المتحدة) . والدول الصناعية المستعمرة تصدر الرساميل الى مستعمراتها او الدول المتخلفة الواقعة تحت نفوذها لتستغل فيها الموارد الطبيعية والقوى العاملة والاسواق، كما تحول المستعمرات والدول المتخلفة التابعة الى أسواق لسلعها المصنعة .

اذن تعتبر اسرائيل انه من الضروري تكملة استعمارها الاستيطاني باستعمار تقليدي للمنطقة . وهي تسعى الى ذلك بشكل حثيث ، وقد بدأنا نلمس ذلك فعليا في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ونلمس الاضرار التي بدأت تلحقها ببعض قطاعات الاقتصاد اللبناني خاصة .

وقد أوضح ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل هذه المرامي بقوله ان اسرائيل ترغب أن تكون علاقتها بالدول العربية كعلاقة الولايات المتحدة بأميركا اللاتينية(١٤) .

بداية تنفيذ الاهداف الاقتصادية الاسرائيلية في المنطقة العربية

أولا : في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ :

١ ــ لقد بلغت صادرات اسرائيل الى الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ما بين ٦٠٠ و ٧٠٠ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٧١(١٥) أي حوالي ربع مجمل صادراتها(١٦) . فأصبحت اسرائيل كذلك تؤمن عام ١٩٧٠ ٨٦ ٪ من مستوردات الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧(١٧) . فتكون هذه المناطق قد أعطت اسرائيل دفعا ضخما لتوسعها الاقتصادي خاصة وان اسرائيل تلاقي مصاعب جمة في تنمية سريعة لصادراتها(١٨) وهذه الصادرات الى الاراضي المحتلة تتشكل من سلع صناعية بنسبة ٧٥ ٪ (١٩) . كما تمكنت اسرائيل من خلال سياسة الجسور المفتوحة من ادخال منتوجاتها الصناعية الى الاسواق العربية تحت غطاء انها من مصنوعات الضفة الغربية(٢٠) .

٢ ــ كذلك فقد حققت اسرائيل من خلال استثمارها لبترول سيناء ارباحا تقدر بمئة وعشرة ملايين ليرة اسرائيلية في عام ١٩٧٢ فقط(٢١) . كذلك تشجع السلطات الاسرائيلية الزراعات المنتجة للمواد الاولية الضرورية للصناعة الاسرائيلية ، كالقطن والشمندر السكري ، وقصب السكر ، والسمسم والتبغ والبندورة واللوز ، وذلك من خلال حوافز متعددة ووسائل قسرية منها التلاعب بالاسعار او تلف البساتين وعقود مع مصانع التعليب الاسرائيلية(٢٢) .

كما ان المزارع في الاراضي المحتلة يجبر على شراء الاسمدة والادوية والاعلاف والآلات الزراعية من اسرائيل(٢٣) .

٣ ــ بلغ عدد عمال المناطق المحتلة الذين كانوا يعملون عام ١٩٧٢ في اسرائيل ٤٠٫٠٠٠ عامل يتمتعون باجازات عمل و ١٠٫٠٠٠ يعملون من دون اجازة . وفي مطلع ١٩٧٣ بلغ اجمالي عدد فلسطينيي الاراضي المحتلة الذين يعملون في اسرائيل ٥٣٫٠٠٠ عامل : ٥٥ ٪ منهم يعملون في البناء والاشغال العامة و ٢١ ٪ منهم يعملون في الزراعة(٢٤) . أي ان أكثر من ثلاثة أرباع هؤلاء العمال يقومون بأعمال يهرب منها العمال اليهود وخصوصا الغربيون منهم . ذلك ان تدفق المهاجرين غير المهرة من شمال افريقيا وآسيا قد توقف واسرائيل أصبحت بحاجة الى يد عاملة غير ماهرة للقيام بالاعمال المضنية في الزراعة والبناء . وعندما ترددت غولدا مائير عام ١٩٦٩ في السماح بتشغيل ابناء الضفة الغربية في اسرائيل ، كتب اسرائيليان غاضبان الى جريدة « هاآرتس » الصهيونية قائلين : « اذا كانت السيدة مائير تشعر بمتعة في رؤية العمال العبريين ينضحون عرقا في أيام الصيف الحارة فهذا شأنها . ولكن لا يمكن ان يصبح هذا هو المقياس الوطني الذي نستعمله لاقناع الجمهور بأنه لا يجب علينا دمج اقتصاد الضفة الغربية ... ان كل أم يهودية تريد أن ترى ابنها ينهي الدراسة الثانوية والجامعية ويصبح كيماويا او مهندسا